حلف شمال الأطلسي: من الدفاع الجماعي إلى الأمن الشامل .

د. قلي أحمد

أستاذ محاضر "ب"

كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو.

مقدمة:

كانت الدول الكبرى في أعقاب الحرب العالمية الثانية متحالفة رغم الاختلافات الإيديولوجية المتواجدة بينهم نتيجة وحدة الخطر الذي كان يهددها جميعا، لكن سرعان ما انتهت الحرب عادت تلك الدول للصراع فيما بينها أخذ شكل الحرب الباردة.

في هذا السياق اشتد التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد السوفيتي خاصة في مجال الشؤون العسكرية، مما حتم عليها التفكير في إنشاء الأحلاف العسكرية التي تعتبر وسيلة لتحقيق التعادل في نظام توازن القوى، و عليه تشكل حلفان رئيسيان هما حلف شمال الأطلسي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية قصد حماية دول أوربا الغربية من المد الشيوعي، و حلف وارسو بزعامة الإتحاد السوفيتي الذي ضم دول أوربا الشرقية، و لعب توازن القوى النسبي بين الحلفين دورا هاما في منع الحرب في أوربا لمدة طويلة من الزمن.[1].

تأسس حلف شمال الأطلسي في 04 أفريل 1949 بعد التوقيع على ميثاقه في مدينة واشنطن الأمريكية من طرف مجموعة من الدول الأوربية إلى جانب

[1]– عماد جاد، أثر تغير النظام الدولي على حلف شمال الأطلنطي، مجلة العالم السياسي، العدد 134، 1998 ، ص 08.

الولايات المتحدة الأمريكية.[1] و استند تأسيسه على نص المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة التي تخول للدول ممارسة حق الدفاع الشرعي الجماعي.[2]

تضمنت ديباجة ميثاق الحلف تحديد أهدافه، غير أن الهدف الرئيسي من إنشائه محدد في المادة الخامسة منه[3] ويتمثل الدفاع المشترك ضد أي شكل من أشكال الاعتداء.

إن سلسلة الأحداث التي طرأت على الساحة الدولية ابتداء من سقوط جدار برلين في9 نوفمبر 1989 و الانهيار الرسمي للإتحاد السوفيتي و معه زوال حلف وارسو كان لها الأثر المباشر على انتهاء الصراع الذي كان قائما بين المعسكرين ، ففي ظل هذه الظروف الجميع كان يعتقد أن أيام حلف شمال الأطلسي أصبحت معدودة ما دام أن الأسباب التي أدت إلى نشأته قد زالت ، إلا أن هذا الاعتقاد لم يثبت صحته فحلف شمال الأطلسي مزال موجودا واستطاع التكيف مع المستجدات الدولية في إطار عالم أحادي القطب تسيطر عليه الولايات المتحدة الأمريكية.[1]

---

[1]– الدول التي وقعت على ميثاق الحلف آنذاك هي: بلجيكا، كندا، الدنمارك، فرنسا، إسلندا، إيطاليا، ليكسمبورغ ، هولندا، النرويج ، البرتغال، المملكة المتحدة، و الولايات المتحدة الأمريكية.

[2] علي إبراهيم، قانون المنظمات الدولية، النظرية العامة الأمم المتحدة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1995، ص326.

[3]– تنص المادة الخامسة من ميثاق حلف شمال الأطلسي على أنه :" تتفق الدول الأعضاء على أن أي هجوم يقع ضد واحد منها أو أكثر في أوربا أو شمال الأطلسي سيعد هجوما ضدها جميعا ، و من ثم تتفق إذا ما وقع هذا الهجوم المسلح على أن يساعد كل واحد منها الطرف أو الأطراف التي تعرضت للهجوم بأن تتخذ على الفور فرادى أو بالتنسيق مع أطراف أخرى مثل هذا الإجراء ما دام يعد ضروريا ، شاملا استخدام القوة المسلحة ، لاستعادة و حفظ أمن منطقة شمال الأطلسي."

إن المتتبع لمختلف الأدوار التي أصبح يقوم بها حلف شمال الأطلسي بعد نهاية الحرب الباردة تستوجب الوقوف عند مدى تغير طبيعة الحلف و **هل يتجه في ظل مختلف التحولات التي عرفها سواء في تحديد المفاهيم الإستراتيجية أو في الوظائف التي يقوم بها نحو التخلي عن إستراتيجية الدفاع المشترك لصالح تطبيق نظام الأمن الشامل.؟**

إن الإجابة عن هذه الإشكالية تستلزم منا التطرق أولا إلى استمرارية حلف شمال الأطلسي بعد نهاية الحرب الباردة في المبحث الأول، ثانيا التطرق إلى مظاهر تحول حلف شمال الأطلسي نحو تطبيق الأمن الشامل في المبحث الثاني.

المبحث الأول: استمرارية حلف الأطلسي بعد نهاية الحرب الباردة.

زال حلف وارسو بزوال الأسباب و الدوافع التي أدت إلى وجوده، غير أن و بالمقابل لم يزل حلف شمال الأطلسي رغم زوال الأسباب و الدوافع التي أدت إلى وجوده مع انتهاء الحرب الباردة.

إن استمرار حلف شمال الأطلسي ليس وليد الصدفة، بل كان مخطط له من طرف أمريكا التي ابتكرت أسباب جديدة للإبقاء عليه، ودلك بتغيير العقيدة الأمنية للحلف. وبناء على ما سبق سوف نتطرق في هذا المبحث إلى أسباب استمرار حلف شمال الأطلسي في المطلب الأول، ثم نتطرق في المطلب الثاني إلى تغير العقيدة الأمنية لحلف شمال الأطلسي.

المطلب الأول: أسباب استمرار حلف شمال الأطلسي بعد نهاية الحرب الباردة.

[1]– عماد جاد، حلف الأطلنطي مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة ، ط2، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، القاهرة، 2010 ، ص 143.

بانتهاء الحرب الباردة سارعت أمريكا لتثبيت إستراتيجيتها كقطب وحيد في النظام الدولي الجديد و بدأت بالضغط على حلفائها الأوربيين من أجل إقناعهم بضرورة الإبقاء على حلف الأطلسي، و ذلك بتخويفهم من القوة النووية الروسية و كذلك من الأسلحة الإستراتيجية المتواجدة داخل الجمهوريات المستقلة بسبب عدم وجود نظام أمني صارم يضبطها، كما روجت أمريكا أيضا أن الأمن في قارة أوربا لا يمكن أن يتحقق سوى عن طريق حلف الأطلسي نظرا للإمكانيات العسكرية و التكنولوجية الهائلة التي يملكها بالمقارنة مع القدرة العسكرية و التكنولوجية الأوربية.[1]

بصدد تحديد أسباب استمرار حلف الأطلسي يمكن جملها في نوعين من الأسباب، أسباب معلنة و أسباب أخرى غير معلنة، وهذا ما سوف نتناوله من خلال الفرعين التاليين.

الفرع الأول: الأسباب المعلنة لاستمرار حلف شمال الأطلسي .

هناك مجموعة من الأسباب روجت لها الولايات المتحدة الأمريكية قصد الإبقاء على الحلف بعد نهاية الحرب الباردة يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

1-انتهاء الحرب الباردة لا يعني بالضرورة انتهاء التهديدات التي يمكن أن تتعرض لها دول أوربا الغربية الأعضاء في الحلف ، ظهرت مفاهيم جديدة للتهديدات التي تستلزم بقاء و استمرار الحلف نذكر منها قضايا عدم الاستقرار السياسي، الإرهاب الدولي، حقوق الإنسان، التطرف، الهجرة غير الشرعية. كل

[1]- جهاد عودة ، الأسس العسكرية لتوجهات حلف "الناتو" إزاء الشرق الأوسط ، على الموقع التالي: http://www**. http://www.siyassa.org.eg/ui/front**.consulté le 25/12/2015.

هذه المفاهيم الجديدة تدخل في إطار ما يعرف بالتهديدات غير المباشرة و التي كانت محل خلاف بين أمريكا و حلفائها من الدول الأوربية و تم التطرق إليها في قمة بروكسل عام 1997.[1]

2- العمل على استمرار الأمن والاستقرار في أوربا خاصة في وسط و جنوب أوربا من خلال دعم عمليات التحول السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي في هذه الدول.

3- عدم انفصال الأمن الأوربي عن الأمن الأطلسي، وعليه فإن تحسين الأمن و المناخ الأوربي المتوسطي يفرض استمرار تماسك المجتمعات الديمقراطية و ليس لدول الحلف فقط بل و في باقي دول القارة .

4- تصاعد التهديدات غير المباشرة لدول الحلف من منطقة الشرق الأوسط، الأمر الذي يحتم استمرار الحلف نظرا للترابط الموجود بين الأمن الأوربي ومنطقة الشرق الأوسط بوجه عام و منطقة البحر المتوسط على وجه الخصوص.

5- استمرار الحلف لا يتعارض و الهوية الأوربية و لا يعرقل عمل المنظمات الأمنية الموجودة في أوربا مثل اتحاد أوربا الغربية (WEU)، منظمة الأمن والتعاون في أوربا (OSCE).[2]

الفرع الثاني: الأسباب غير المعلنة لاستمرار حلف الأطلسي.

---

[1]- محمد نجيب السعد ، حلف الناتو بعد الحرب الباردة : من الدفاع إلى الهجوم ، على الموقع التالي:

http://www**. http://www.alwatan.com/graphics/2013**,consulté le 05/12/2015.

[2]- طالب حسين حافظ ، الأدوار الجديدة لحلف الناتو بعد انتهاء الحرب الباردة ، مجلة دراسات دولية ، العدد 46 ، سنة ، ص ص 139 و140.

تتمثل هذه الأسباب في الدوافع الحقيقية التي أدت بالولايات المتحدة الأمريكية إلى العمل على إبقاء الحلف ، ليس حبا في الدول الأوربية و إنما خدمة لمصالحها و تكريسا لسياستها الرامية إلى الهيمنة على العالم في إطار القطب الواحد. وفي هذا السياق كتبت كاترين درندان (Catherine Durandin) في كتابها تحت عنوان "الناتو تاريخ و نهاية" قائلة :" جد مضطربة هي، الساحة الدولية الحالية تشبه اللوحة الخالية من أية كتابات، و التدخل الأمريكي اليوم يكتسي أهمية قصوى من أي وقت مضى، و إن لم تقم الولايات المتحدة الأمريكية بالدور القيادي المفروض عليها، لا قيادة تظهر." [1] و من أهم هذه الأسباب نذكر ما يلي:

1- دعم استمرار الهيمنة السياسية و العسكرية للولايات المتحدة على أوروبا الغربية من جهة ، واحتواء دول وسط و شرق أوربا و إبعادها عن أي روابط مستقبلية فيما بينها، أو بينها وبين روسيا الاتحادية من جهة أخرى.[2]

2- احتواء وحصر روسيا الاتحادية تحسباً لأي عودة لها لتلعب دوراً رئيسياً على الساحتين الأوروبية والدولية في المستقبل.

---

[1] -" …Si turbulente soit-elle , la scène internationale actuelle ressemble plus que jamais à une ardoise vierge de toute inscriptions, et l'importance de l'engagement américain n'a jamais été aussi flagrant que de nos jours : si les Etats-Unis ne jouent pas le rôle directeur qu'il leur
incombe de jouer , aucun leadership ne se dégagera." ,Voir Catherine DURANDIN ,Otan , Histoire et Fin ? , édition Diploweb.com ,2013,p 38.

[2]- سيد العزازي ، حسين خلف موسى، حلف الناتو و مدى تأثيره على المنطقة العربية في ظل الصراعات العربية الداخلية، على الموقع التالي:

http://www.democraticac.de/?p=19433.consulté le 10/12/2015.

3- محافظة أمريكا على كل القواعد العسكرية التابعة لها المتواجدة في الدول الأوربية.

4- توفير آلية عسكرية شبة دولية يمكن لأمريكا استعمالها بطريقة انفرادية في حالة ما قررت القيام بعمل عسكري خارج إطار منظمة الأمم المتحدة .

5- الكلفة الباهظة لصيانة النظام الدولي ، إن الكونغرس الأمريكي يندد دوما بالكلفة الباهظة التي تتحملها الولايات المتحدة الأمريكية في مجال صيانة النظام الدولي ، و في هذا الإطار فضلت هذه الأخيرة العمل في إطار حلف شمال الأطلسي قصد اقتسام الأعباء المالية مع الدول الأعضاء في الحلف، علما أن الهيمنة العالمية أمر باهض الثمن اقتصاديا.

6- ضرورة احتواء ألمانيا بالنظر إلى قدراتها الاقتصادية و الصناعية القادرين على فرض هيمنة على القارة الأوربية ، وكذلك خوفا من تحويل هذه القدرات في المجال العسكري.

7- خوف الولايات المتحدة الأمريكية من عودة روسيا الاتحادية و فرض سيطرتها على دول وسط و شرق أوربا نظرا لعدم استقرار أوضاعها الداخلية، و بالتالي فإن ضم هذه الدول يشكل ضمانة لأمريكا بالبقاء في حدودها التي رسمت بعد تفكك الاتحاد السوفيتي.[1]

8- تطويق الصين بقواعد عسكرية تابعة للحلف قصد كبح الأهداف المستقبلية التوسعية لها ومنافستها للولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد الدولي.[2]

---

[1]- طالب حسين حافظ ، مرجع سابق، ص 141.

[2]- ماجد أحمد الزمالي ، حلف الناتو أداة بيد الولايات المتحدة الأمريكية ،على الموقع التالي: **http://www.ahewar.com**. Consulté le 05/12/2015.

ما يمكن ملاحظته من خلال تمحيص أسباب بقاء حلف شمال الأطلسي، هو أن بقاء الحلف لم يكن أمرا حتميا ، بل هو أمر مخطط و مدبر له من طرف الولايات المتحدة الأمريكية التي استغلت التغير الذي حدث في طبيعة النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة ، بدأ ذلك بقرار صادر عن مجلس شمال الأطلسي في جوان 1990 متضمن الإبقاء على الحلف مع العمل على تكييفه مع المستجدات الدولية ، أي الإبقاء على الدور الدفاعي له مع البحث عن أدوار جديدة يمكن له القيام بها مستقبلا لضمان استمراره، خاصة بالنظر إلى تغير مفهوم الأمن من المفهوم التقليدي العسكري الذي يقتصر على حماية سيادة الدول الأعضاء ضد كل أشكال الغزو الخارجي إلى المفهوم الحديث أكثر شمولية الذي يشمل مختلف التهديدات منها الإرهاب الدولي ، الجريمة المنظمة ، الهجرة غير الشرعية .

المطلب الثاني: تغير العقيدة الأمنية لحلف شمال الأطلسي بعد الحرب الباردة.

لقد كانت عملية إعادة تحديد المفاهيم الإستراتيجية لحلف شمال الأطلسي بعد الحرب الباردة عملية طويلة و عميقة في نفس الوقت ، بدأت في سنة 1990 إثر اجتماع في مدينة لندن البريطانية أين تم طرح مفهوم استراتيجي جديد للحلف، ومرورا بعدة محطات أخرى تضمنت إما تعديل للمفهوم الاستراتيجي الأول أو تغيير كلي له. [1]

على كل وبصدد الحديث عن التغير الذي حدث في العقيدة الأمنية للحلف يمكن تقسيم هذا التغيير إلى سلسلة من التحولات حدثت قبل أحداث الحادي

[1] -Jean Silvestre MONGRENIER , L'Otan simple alliance défensive ou Organisation de sécurité globale ? in **: http://www.aaihednrn.fr**.consulté le 12/02/2016.

عشر سبتمبر 2001 و تحولات أخرى حدثت بعد الحادي عشر سبتمبر من نفس السنة. هذا ما سنتناوله من خلال الفرعين التاليين.

الفرع الأول: إحداث تغيرات في العقيدة الأمنية للحلف قبل أحداث 11 سبتمبر 2011.

تسبب التغير في طبيعة الأمن الدولية في الفترة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة، في إثارة العديد من التساؤلات حول فرصة حلف شمال الأطلسي للبقاء رغم اختفاء السبب الأساسي وراء تأسيسه.

أظهرت كل من الحرب في البلقان وفي العراق بعض الإجابات عن هذه التساؤلات وذلك من خلال التأكيد على أهمية الأدوار العسكرية للحلف من خلال تدخله لإدارة هذه الأزمات، غير أن ذلك لم يمنع من ظهور بعض نقاط الضعف.

حاولت الدول الأعضاء في الحلف و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية إيجاد مفاهيم جديدة قصد تبرير الأدوار الجديدة التي يقوم بها الحلف وذلك بتطوير العقيدة الأمنية للحلف تجعلها تتماشى مع المستجدات الدولية في مجال الأمن الدولي و الأمن الأوربي على وجه الخصوص.

لقد مر التغيير عبر عدة مراحل زمنية بدأت مباشرة بعد انتهاء الحرب الباردة، وسوف نتطرق إلى أهم المراحل فيما يلي:

أولا: المفهوم الاستراتيجي الجديد.

شعرت الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي بضرورة مواصلة التعاون على أشكال أخرى في المجال السياسي و العسكري للحفاظ على السلام و الاستقرار في أوربا. ظهرت الحاجة لإدخال إصلاحات جوهرية بهدف تكييف

الهياكل و القدرات العسكرية لتمكينها القيام بمهام جديدة مثل إدارة الأزمات، مع الحفاظ على المهمة التقليدية له الخاصة بالدفاع الجماعي.

اجتمعت الدول الأعضاء في الحلف في **روما يومي 07 و 08 نوفمبر 1991** لتحديد مضمون المفهوم الاستراتيجي الجديد، أعلن الحلف أنه أصبح من الواضح بشكل كبير أن هناك حاجة إلى تنظيم العلاقات مع خصومه السابقين في إطار مؤسسي و رسمي، من خلال إقامة علاقات قائمة على التشاور و التعاون في مختلف القضايا السياسية و الأمنية مع دول شرق و وسط أوربا، و في هذا المجال يعتبر تأسيس مجلس تعاون شمال الأطلسي في نهاية عام 1991 أولى الخطوات الرامية إلى إضفاء الطابع المؤسسي على تلك العلاقات.[1]

و انتهى الاجتماع إلى ضرورة العمل على تحقيق الأهداف التالية:

– العمل على توسيع الحلف نحو الشرق مع ممارسة الضغط على روسيا حتى تقبل هذا التوسع.

– ربط مستقبل الأمن الأوربي بالدور الذي يمكن أن يلعبه الحلف في الأزمات داخل أوربا مثل ما حدث في البوسنة و الهرسك ، و كوسوفو.

– منح الحلف دور إضافي في أوربا في إدارة الأزمات، و تبلور هذا الدور بعد حرب كوسوفو إذ أصبحت إمكانية تدخل الحلف عسكريا مطروحة بعد موافقة مجلس الأمن.

عقدت قمة ثانية في مدينة **بروكسل بتاريخ 1994**، أين طرحت أمريكا إستراتيجية أخرى جاءت تحت عنوان " الشراكة من أجل السلام"، و التي تهدف

[1]– طالب حسين حافظ ، مرجع سابق ، ص143.

إلى فتح الباب أمام الدول التي كانت تنتمي في السابق إلى المعسكر الشيوعي بما فيها روسيا لإقامة علاقات تعاون عسكري مع حلف شمال الأطلسي.

في ماي 1994 حل مجلس الشراكة الأوربية الأطلسية محل مجلس تعاون شمال الأطلسي، ويختص هذا المجلس في وضع الهيكل السياسي العام الذي ينظم علاقات حلف الناتو مع شركائه.

إلى جانب البعد السياسي الذي اتسم به برنامج الشراكة من أجل السلام، احتوى أيضا على بعد عسكري يتم من خلاله تنفيذ أنشطة دفاعية و عسكرية مشتركة بين الحلف و الدول الشريكة. [1]

ثانيا : مراجعة المفهوم الإستراتيجي:خلال الفترة الممتدة من عام 1993 إلى غاية 1997 كانت إشكالية توسع الحلف هي جوهر المناقشات الدائرة داخله، إلا أنه وابتداء من سنة 1997 عاد السؤال حول غاية الحلف من جديد يطرح نفسه. في **قمة واشنطن** المنعقدة في الفترة الممتدة من **23 إلى 25 ماي 1999**، وفي نفس الأثناء التي كان الحلف يقوم بحملته العسكرية في كوسوفو، تم في نهاية أشغال هذه القمة التأكيد على المفهوم الإستراتيجي الجديد لعام 1991، فإلى جانب الإبقاء على الدور الدفاعي التقليدي للحلف، ركز الحلف على أهمية الدور

[1]– محمد حسون ، الإستراتيجية التوسعية لحلف الناتو و أثرها على الأمن القومي العربي ، مجلة جامعة دمشق للعلوم القانونية و الاقتصادية ، المجلد 26، العدد الثاني ،2010، ص ص 239 و240.

الجديد الذي سوف يقوم به مستقبلا و اعتبره دور مكملا للأول يتجلى في قيامه بمهام الأمن الجماعي، و إدارة الأزمات الدولية.[1]

الفرع الثاني : إحداث تغيرات في العقيدة الأمنية للحلف بعد أحداث11 سبتمبر 2011.

سلطت أحداث 11 سبتمبر 2001 الأضواء من جديد على حلف الأطلسي الذي وجهت له عدة انتقادات، لأول مرة في تاريخ الحلف ومنذ نشأته أثيرت المادة 05 من ميثاقه، الجميع كان يتوقع رد فعل جماعي على اعتبار أن أي اعتداء على دولة في الحلف يعتبر كأنه اعتداء ضد الجميع، غير أن إدارة الرئيس الأمريكي بوش فضلت عدم الأخذ بفكرة الدفاع المشترك الوارد في المادة الخامسة من ميثاق لحلف و أنشأت تحالف عسكري للتدخل في أفغانستان.[2]

ابتداء من سنة 2001 عرفت الساحة الأمنية الدولية تحولا في مصادر التهديدات، و على الحلف إن أراد الاستمرار أن يتكيف معها، و عليه فإن القيام بمهام لا تدخل ضمن المادة الخامسة من ميثاق الحلف أصبح ممكنا. إن ترسيخ هذه التحولات مر عبر عدة اجتماعات نذكر أهمها:

قمة براغ :عقد الحلف قمة في مدينة براغ بتاريخ 21 و 22 نوفمبر 2002 ، الغرض الأساسي من عقدها هو تمكين الحلف من تبني إستراتيجية جديدة تمكنه من الاستجابة للتهديدات الأمنية الجديدة خاصة الحرب على الإرهاب الدولي،

---

[1] −Galia GLUME , Par- delà la défense collective . L évolution des fonctions de l'Otan depuis la fin de guerre froide , in **: http://www.opérationspaix.net**, consulté le 10/01/2016.

[2] - Guillaume PARMENTIER , Les états- unis et L'Otan de l'alliance à la coalition, in : **http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/img/pdf**, consulté le 28/02/2016.

اتخذت أثناء هذه القمة العديد من القرارات هدفت إلى إعادة توجيه مهام الحلف خاصة في المجال العسكري، إذ تم إنشاء قوة عسكرية خاصة للحلف تسمى ب" قوة حلف الناتو للرد السريع" (Nato Response Force)، لها القوة والقدرة على الانتشار السريع في مناطق النزاع حتى لو كانت خارج الحدود الجغرافية الأوربية، كما تم الاتفاق على الانتقال من مفهوم الردع و الاحتواء إلى مفهوم العمل الوقائي حسب المنظور الأمريكي.[1]

قمة لشبونة : تبنى الحلف خلال القمة المنعقدة بمدينة لشبونة البرتغالية يومي 19 و 20 نوفمبر2010 مفهوما استراتيجيا جديدا، أوضح من خلاله الأسلوب الذي سينتهجه الحلف مستقبلا لتحقيق الأمن في ظل البيئة الأمنية الجديدة التي تحتوي على مجموعة واسعة من التهديدات التي تواجه أمن المنطقة الأروأطلسية التي ترتبط أساسا بانتشار أسلحة الدمار الشامل و الانقسام و الفوضى السياسية و العرقية التي اجتاحت الدول التي كانت تحت الهيمنة السوفيتية،[2] و لضمان أمنها أوجب الحلف أن يستمر في الاضطلاع على نحو فعال بثلاثة مهام جوهرية وهي:

الدفاع الجماعي : تبعا لنص المادة الخامسة من ميثاق حلف شمال الأطلسي، يلتزم الأعضاء في الحلف بمساعدة بعضهم البعض دائما ضد أي هجوم ،أي

[1] -Jean François MOREL, Les défis de l'Otan pour le XXI siècle, Sécurité Mondiale , N°09, 2004 , in : **http://www.cms.fss.ulaval.ca/recherche/upload**, consulté le 10/02/2016.

[2] – محمد قدري سعيد، حلف الناتو بين الإصلاح والأمن، الأهرام ، 2004، ص07.

استمرار الحلف في أداء دوره الدفاعي و الحفاظ على وحدة و أمن الأعضاء بكونه وحدة لا تتجزأ.

إدارة الأزمات : يمتلك الحلف قدرات سياسية و عسكرية كبيرة للتصدي للأزمات الناشئة التي قد تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على الأمن لأعضائه قبل أن تتحول هذه الأزمات إلى صراعات .

التعاون الأمني : يمكن للحلف أن يتأثر و يؤثر في نفس الوقت بالتطورات السياسية و الأمنية الآتية من خارج حدوده الجغرافية، و لهذا السبب تم إقرار برنامج الشراكة مع البلدان و المنظمات الدولية المعنية قصد منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، و مكافحة الإرهاب.

نصت وثيقة المفهوم الإستراتيجي بشكل صريح على إبقاء باب العضوية في الحلف مفتوحة لجميع الديمقراطيات الأوربية التي تلبي معايير الحلف، مع التشديد في نفس الوقت على أن الدفاع الجماعي لن يكون فعالا إلا إذا كان الحلف جاهزا لمواجهة التحديات الجديدة بغض النظر عن منشئها، أي التدخل خارج الحدود التقليدية للمنطقة الأروأطلسية مع ضبطه بمبادئ توجيهية أكثر صرامة. لمح الحلف خلال هذه القمة بأن عمله المستقبلي سوف يكون في منطقة الشرق الأوسط من خلال مكافحة الإرهاب و أسلحة الدمار الشامل.[1]

المبحث الثاني: مظاهر تحول حلف شمال الأطلسي في تطبيق نظام الأمن الشامل.

[1]– محمد الحرماوي، إستراتيجية حلف شمال الأطلسي ، على الموقع التالي :

http://www.ahewar.com,consulté le 10/04/2015

إن الأحداث التي حدثت بعد نهاية الحرب الباردة قد تسببت في إحداث بعض التغيرات الكبيرة على المستوى الجغرافي والوظيفي للعمليات التي يقوم بها حلف شمال الأطلسي، فقد تحول الحلف من كونه منظمة هدفها الأساسي الدفاع المشترك إلى منظمة وسعت من نطاق عملياتها ليشمل العمليات التي لا تدخل تحت إطار المادة الخامسة من ميثاق الحلف، التي ظهرت مع نهاية الحرب الباردة و تنوعت بعد أحداث الحادي عشر سبتمبر 2001.

في هذا الصدد أصبحت أهداف حلف شمال الأطلسي مزدوجة تتمثل أساسا في القيام بالدور الحيوي في إدارة التهديدات الأمنية العالمية مع القيام في نفس الوقت بوظيفته الأساسية المتمثلة في ضمان استقرار الأوضاع في أوربا.[1]

إن تطور الإستراتجية الأمنية لحلف شمال الأطلسي من الدفاع المشترك في حدود أقاليم دول الأعضاء نحو إدارة الأزمات الدولية و التدخل خارج المنطقة الأروأطلسية (Hors zone) معناه أخذ الحلف بفكرة نظام الأمن الشامل (sécurité globale)، و في هذا السياق كتب "بيار بسكلون" (Pierre Pascallon) عند تطرقه لحلف الأطلسي و الأمن في العالم بعد نهاية الحرب الباردة :"... يبدو أن إن حلف الناتو مستعد للذهاب لأي مكان في العالم و القيام بكل شيء...إلخ" [2].

[1] Jean-Sylvestre MONGRENIER , L'Otan simple alliance défensive ou organisation de sécurité globale ? , in **: http://www.aaihednrn.fr**, consulté le 12/02/2016.

[2] -Pierre PASCALLON , L'Otan vie… et mort(?) d'une institution centrale des relations internationales contemporaines **in : http://www.iris-france.org/docs/pdf/forum/2008,** consulté le 29/01/2016.

و عليه فمن أهم مظاهر تحول الحلف نحو تطبيق نظام الأمن الجماعي تتجلى في فكرة توسعه جغرافيا ليضم معظم دول العالم و هذا ما سنتناوله من خلال المطلب الأول، و في التنوع الوظيفي للحلف و هذا ما سنتناوله من خلال المطلب الثاني.

المطلب الأول : التوسع الجغرافي لحلف شمال الأطلسي.

تناولت مسألة العضوية في حلف شمال الأطلسي المادة 10 من ميثاق الحلف،[1] و أشارت هذه المادة منذ الوهلة الأولى إلى إمكانية انضمام دول أخرى تشترك مع الحلف في قيمه و أهدافه.

أثناء الفترة التي أعقبت الحرب الباردة، كان توسع الحلف من أهم الموضوعات المدرجة في جدول أعماله، فهذا الموضوع كان من الأمور المثيرة للخلاف و هذا ما سنتناوله في الفرع الأول، كما أن التوسع الجغرافي للحلف أخذ عدة أشكال مختلفة، هذا ما سنتناوله في الفرع الثاني.

الفرع الأول: الخلاف حول مسألة توسع حلف شمال الأطلسي.

التوسع الجغرافي لحلف شمال الأطلسي كان بمثابة الحل الإستراتيجي الجديد لبقائه و استمراره بعد زوال الدوافع التي أدت غلى تأسيسه بعد نهاية الحلاب

[1]- تنص المادة 10 من ميثاق حلف الأطلسي على مايلي:" يمكن أن تقوم أطراف المعاهدة بناء على موافقة بالإجماع، بدعوة أية دولة أوربية أخرى من شأنها دعم مبادئ هذه المعاهدة و المساهمة في تعزيز الأمن في منطقة شمال الأطلسي للانضمام إلى المعاهدة. و يمكن أن تصبح أية دولة توجه لها الدعوة على هذا النحو طرفا في المعاهدة عن طريق تسليم وثيقة انضمامها إلى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية. وسوف تبلغ حكومة الولايات المتحدة كل طرف في المعاهدة باستلام وثيقة الانضمام."

الباردة، غير أن مسألة توسيع الحلف إقليميا كانت محل خلاف داخل الحلف بين مؤيدين و معارضين و لكل اتجاه حججه و أسانيده في ذلك.[1].

أولا: الاتجاه المؤيد للتوسع الجغرافي للحلف.

استند أنصار هذا الاتجاه على مجموعة من الحجج و الأسانيد يمكن ذكر أهمها فيما يلي:

– إن توسع الحلف إقليميا يؤدى إلى الاستجابة لطلبات العضوية الجديدة المقدمة من طرف دول وسط و شرق أوربا.و بذلك سوف تتسع سيطرت الحلف على أوربا.

– توسع الحلف سوف يؤدي إلى دعم السلم و الأمن في أوربا و يقلل من خطر نشوب الحرب فيها، كما أنه سوف يمنع من ظهور فراغ أمني أو نشوب نزاعات بين الشرق و الغرب.

– تقديم المساعدة لدول وسط و شرق أوربا الراغبة في الانضمام للحلف قصد تحقيق الإصلاحات وذلك بتدعيم التحول من النظام الشمولي إلى النظام الديمقراطي ، و كذلك لتفادي نشوء نزاعات فيما بينها.

– حرمان روسيا الاتحادية من حلفائها التقليدين و إبعادهم عنها .

ثانيا: الاتجاه المعارض للتوسع الجغرافي للحلف.

استند أنصار الاتجاه المعارض لعملية توسع الحلف أيضا على مجموعة من الحجج و الأسانيد نذكر أهمها فيما يلي:

---

[1]– عماد جاد، الجدل حول توسيع الناتو، مجلة السياسة الدولية ، العدد 129 ، سنة يوليو 1997 ، ص ص 75–78.

– إن توسع الحلف معناه زيادة الأعباء الأمنية و الدفاعية دون مبرر مادام أنه لا يوجد تهديد حقيقي من طرف دول وسط و شرق أوربا .

– قبول بعض الدول دون الأخرى في الحلف يؤثر سلبا على الإصلاحات في هذه الدول، كما قد يؤدي إلى ازدياد التوتر في المنطقة، مع احتمال ظهور تكتلات جديدة مضادة للحلف و مصالح الدول الغربية.

– تخفيض الأعباء المالية للحلف يستلزم عدم التوسع بزيادة أعضاء جدد.[1]

– الوضع الاقتصادي المتردي لدول أوربا الشرقية لا يمكنها من الوفاء بالالتزامات التي ينشئها الانضمام للحلف.

– توسع الحلف معناه عدم التجانس و التماسك بين أعضائه، هذا ما قد يؤدي إلى عدم تحقق الإجماع داخل الحلف.

الفرع الثاني : أشكال التوسع الجغرافي لحلف شمال الأطلسي.

إن توسع حلف شمال الأطلسي أخذ عدة أشكال مختلفة،هذا الأمر كان مخطط له من طرف أمريكا بعد زوال العدو التقليدي المتمثل في الإتحاد السوفيتي، إن هيمنة أمريكا على الحلف مكنتها من فرض فكرة التوسع بمختلف أشكاله على باقي الأعضاء الآخرين سواء كان ذلك عن طريق الزيادة في الدول الأعضاء فيه، أو عن طريق إيجاد صيغ أخرى لضم دول جديدة دون المرور عبر العضوية في الحلف، هذا ما عرف فيما بعد بالشراكة من أجل السلام أو عن طريق الحوار.

[1]– سيد العزازي ، حسين خلف موسى، مرجع سابق ، الموقع :
http://www.democraticac.de/?p=19433 consulté le 10/12/2015.

إن الهدف غير المعلن من توسع الحلف يتمثل في تمكينه من التدخل في مختلف أنحاء العالم أي خارج المنطقة الأورأطلسية و ذلك بغرض تفعيل إستراتيجية الحلف الجديدة التدخلية و الانتقال نحو تطبيق نظام الأمن الشامل.[1]

أولا: التوسع عن طريق الزيادة في عضوية الحلف.

أثيرت مسألة توسع الحلف نحو دول وسط و شرق أوروبا لأول مرة في قمة بروكسل لعام 1994، غير أنه وفي مؤتمر مدريد في جويلية 1997 تم الاتفاق على أن تتم هذه العملية بشكل فردي عن طريق دعوة كل دولة ترغب في الانضمام للحلف و بدأ المفاوضات من أجل ذلك. في هذا السياق صرحت كاتبة الدولة الأمريكية مادلين أولبرايت : " إن الهدف من التوسع هو قيام حلف شمال الأطلسي نحو شرق أوروبا بمثل ما قام به نحو دول غرب أوروبا، أي ضم ديمقراطيات جديدة، القضاء على الأحقاد القديمة وضع الثقة في النهوض الاقتصادي ومنع النزاعات." [2]

لقد تم الاتفاق في مؤتمر مدريد على أن التوسع سوف يكون بشكل تدرجي بالنظر لتوفير هذا الأسلوب إيجابيات للحلف تتجلى أساسا في منه فرصة معرفة مدى نجاح أو فشل عملية التوسع ،كما تمنحه أيضا فرصة اختيار انضمام الدول

---

[1]- حسون محمد ، مرجع سابق ، ص ص 341 و 342 .

[2] -« le but de l'élargissement est de faire pour l'est de l'Europe ce que l'Otan a fait il ya 50 ans pour l'ouest , intégrer de nouvelles démocraties ,surmonter les haines ancestrales , donner confiance dans le redressement économique et dissuader les conflits »,Voir Ronald D.ASMUS, Traduit par Marie- Aude COCHEZ, L'élargissement de L'Otan : Passé Présent, Futur, Politique étrangère, N02,2002,p 361.

التي تجلب له فوائد إستراتيجية وعسكرية، ناهيك عن ذلك فإن اعتماد هذا الأسلوب يقلل من شدة المعارضة الروسية لعملية التوسع.

عند تأسيس الحلف عام 1949 كان عدد الدول الأعضاء فيه يقدر ب12 دولة، غير أن هذا العدد ارتفع، ففي فترة الحرب الباردة انضمت مجموعة من الدول على فترات مختلفة، ففي 18 فيفري 1952 انضمت كل من اليونان و تركيا، ثم انضمت ألمانيا الاتحادية بتاريخ 1955، و تلته في سنة 1982 انضمام اسبانيا.

بعد انتهاء الحرب الباردة، و في ظل اعتماد الحلف مفهوم استراتيجي جديد ابتداء من سنة 1994، أكد الحلف على أن أبواب العضوية فيه مفتوحة لدول وسط و شرق أوربا و الأعضاء في برنامج الشراكة من أجل السلم الراغبة في الانضمام على أن يكون ذلك بقيام هذه الدول بمجموعة من الإصلاحات في شتى الميادين، و عليه انضمت كل من المجر و بولندا و جمهورية التشيك بتاريخ 12 مارس 1999 . كما انضمت كل من بلغاريا، ليتونيا، ليتوانيا، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، و استونيـــا في 29 مارس 2004. [1]

و أخيرا و إثر انعقاد قمة الحلف الستين بمدينة ستراسبورغ في 3 أفريل 2009 انضمت كل من ألبانيا و كرواتيا، و عليه أصبح عدد دول الحلف 28 دولة.

ثانيا: برنامج الشراكة من أجل السلام.

[1]- Philippe BOULANGER, L'élargissement de l'Otan les enjeux et les risques du sommet de Bucarest (2-4 avril 2008),**in :http : //www.échogéo.revues.org/5083, consulté 31/03/2016.**

في إطار تحقيق الأمن داخل أوربا بعد نهاية الحرب الباردة، رأى الحلف أن تحقيق ذلك لا يكون إلا عن طريق تنمية الحوار و التعاون مع الخصوم السابقين في حلف وارسو، و ذلك عن طريق برنامج الشراكة من أجل السلام. انطلق هذا البرنامج ابتداء من سنة 1994 من أجل التعاون السياسي و العسكري بين الحلف و الدول الشريكة في إطار مجلس الشراكة الأوربية الأطلسية الذي أسس عام 1997 و الذي عوض مجلس التعاون لشمال الأطلسي .[1] و يضم هذا المجلس كل دول الحلف يضاف إليها الدول التالية: ألبانيا، أرمينيا، النمسا، أذربيجان، بيلاروسيا، كرواتيا ، فنلندا ، جورجيا، إرلندا، كازاخستان، قيرغيرستان، مقدونيا، مولدوفا، روسيا، السويد ،سويسرا، طاجاكستان، أوكرانيا، أوزبكستان.[2]

نص برنامج الشراكة من أجل السلام على إمكانية إنشاء برامج شراكة فردية بين عضو معين و الحلف، و في هذا السياق تم توقيع ميثاق الشراكة بين الحلف و أوكرانيا في 9 جويلية 1997 و الذي ينص على تنمية التعاون بين الطرفين خاصة في المجالين العسكري و الأمني.

كما تم التوقيع على ميثاق الشراكة بين الحلف و روسيا في باريس يوم 27 ماي 1997، اتفق الطرفان على تجاوز كل الخلافات القديمة التي كانت موجودة في فترة الحرب الباردة، و أن يصبحا شريكين.

تمنح اتفاقية باريس لكل من الحلف و روسيا امتيازات متبادلة تشمل المجالين

---

[1] -Susanne NIES, , L'élargissement de l'Otan : Quelles répercussions sur les nouveaux membres et sur la structure de l'alliance, Revue internationale et stratégique ,N °59 , 2005/3 , P 49.

[2]– طالب حسين حافظ ، مرجع سابق ، ص 140.

السياسي و العسكري، من أهم الامتيازات التي منحت لروسيا، هي عدم ضم الحلف لدول كانت في السابق طرف في الإتحاد السوفيتي من بينها أوكرانيا ودول البلطيق. لكن الحلف لم يف بوعده، إذ شمل التوسع نحو شرق و وسط أوربا تلك الدول. أمام هذا الأمر وجدت روسيا نفسها مضطرة إلى التعايش مع توسع الحلف في إطار الإستراتيجية الجديدة تفاديا للوقوع في عزلة داخل القارة الأوربية، وعليه بدأت العلاقات بين الحلف و روسيا تعرف نوع من التطور، وأول مؤشر على ذلك يتمثل في إنشاء مجلس مشترك دائم بين الحلف و روسيا في سنة 1997 الذي يعد بمثابة آلية للتشاور بين الطرفين. غير أن و بتاريخ 28 ماي 2002 تم إنشاء مجلس الأطلسي – روسيا الذي عوض المجلس المشترك، يتكون مجلس الأطلسي روسيا من إلى جانب روسيا من ستة وعشرين دولة، ويترأسه الأمين العام للحلف.[1]

ثالثا: التوسع عن طريق الحوار المتوسطي.

بدأ الاهتمام بمنطقة جنوب المتوسط و الشرق الأوسط منذ قمة روما عام 1991، و تم التأكيد على ذلك في قمة واشنطن عام 1999، أين تضمن بيان القمة الإشارة إلى أن أمن الحلف يتعرض إلى تهديدات مختلفة تأتي من الجنوب الأوربي منها الإرهاب، انتشار أسلحة الدمار الشامل، الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية. و عليه أصبحت المنطقة العربية تدخل ضمن مجال نشاطاته نظرا لمصالح الحلف السياسية و الاقتصادية و الأمنية في المنطقة.ويقوم برنامج الحوار المتوسطي على فكرة أن الأمن في أوربا مرتبط ارتباطا وثيقا بأمن

[1] -Lionel PONSARD , L'élargissement de l'Otan : entre sécurité collective et défense collective, Iée documents , N°05 , septembre 2002, p 13.

واستقرار حوض المتوسط، ويضم هذا البرنامج الدول التالية وهي : مصر الأردن، موريتانيا، المغرب، تونس، الجزائر(ابتداء من سنة 2000)، بالإضافة إلى الكيان الإسرائيلي. [1]

ينتهج الحلف في الحوار مع شركائه في حوض المتوسط على سياسة المحادثات الثنائية أي (الناتو+1)، أو على المحادثات متعددة الأطراف أي (الناتو+7).

نظرا لتزايد التهديدات الأمنية القادمة من دول الجنوب خاصة بعد أحداث 11سبتمبر 2001، أبدى الحلف أكثر اهتماما بالحوار المتوسطي وذلك بمبادرة من الولايات المتحدة الأمريكية[2]، وسعى إلى توسيع نطاقه ليشمل دول الشرق الأوسط الكبير و ذلك من خلال إطلاق مبادرة إسطنبول في 28 جوان 2004 التي تهدف إلى تعزيز التعاون الثنائي بين الحلف ودول المعنية في هذه المنطقة.[3]

إن شيء الملاحظ فيما يخص مبادرة الحوار المتوسطي الذي أطلقه الحلف مع دول شمال إفريقيا و الشرق الأوسط لم تكن على نفس الدرجة من العمق مع مبادرات الشراكة مع الدول الأوربية، فإذا كان الهدف الأساسي من هذه الأخير هو نيل العضوية في الحلف، فإنه من غير المرجح أن تنضم دول شمال إفريقيا و دول الشرق الأوسط للحلف و ذلك راجع لعدة أسباب منها :

---

[1]- محمد حسون ، مرجع سابق ، ص ص 349،350 .

[2]- طالب حسين حافظ، مرجع سابق، ص 147.

[3]- من بين الدول الأولى التي عرضت عليها هذه المبادرة نذكر البحرين ،الكويت، سلطنة عمان، قطر، المملكة العربية السعودية، دولة الإمارات العربية المتحدة.

– سياسة الحلف اتجاه إسرائيل الذي يعتبرها بمثابة الحليف الطبيعي له.

– مشكلة القضية الفلسطينية العالقة.

– اختلاف وجهات نظر الحلف حول شكل و طبيعة الشراكة مع دول الحوض و الشرق الأوسط.

– الصورة السيئة لحلف شمال الأطلسي لدى شعوب دول شمال إفريقيا و الشرق الأوسط. [1]

المطلب الثاني: التوسع الوظيفي لحلف شمال الأطلسي.

منذ نشأت الحلف و حتى إبان الحرب الباردة ظل مفهوم تدخله في الأزمات محددا بما نصت عليه المادة 05 من الميثاق، [2] و التي تعتبر أن أي هجوم مسلح ضد أية دولة في الحلف بمثابة هجوم موجه ضد الحلف ككل مما يسمح لهذا الأخير ممارسة حق الدفاع عن النفس.

تعتبر طبيعة التهديدات التي واجهت الحلف في الفترة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة بمثابة إشارة مبكرة على أن أفضل إستراتيجية تضمن بقائه هي التوسع في وظائفه مع الإبقاء على الوظيفة الدفاعية.

---

[1] - Brahim SAIDY , Le Rôle de l'Otan en méditerrané et au moyen orient , Revue Internationale et Stratégique , N°73 , 2009/1, pp 47- 54.

[2] – تنص المادة05 من معاهدة حلف شمال الأطلسي على ما يلي:" تتفق الأطراف على أنه في حالة شن أي هجوم مسلح ضد واحد أو أكثر منها في أوربا أو أمريكا الشمالية ، يعتبر ذلك هجوما ضدها جميعا و بالتالي ، تتفق الأطراف على أنه في حالة حدوث مثل هذا الهجوم ، فسيقوم كل طرف من الأطراف بموجب المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة المتمثلة في حق الدفاع الفردي أو الجماعي عن الذات...."

تتجلى أهم التهديدات الأمنية الجديدة التي أصبح على الحلف التصدي لها في مشكلة أسلحة الدمار الشامل و الإرهاب الدولي، وكانت هناك محاولة أولى للحلف لإدخال هاتين المشكلتين ضمن مهامه في أواخر سنوات التسعينات إلا أنه لم يتوصل إلى اتفاق على ذلك. غير أنه كان لأحداث 11 سبتمبر 2001 أثر في حدوث تغيير جذري فيما يخص تعامل الحلف مع هاتين المشكلتين، إذ أصبح التصدي لهما يدخل ضمن المهام الجديدة للحلف.[1]

وعليه سوف نتطرق لتعامل الحلف مع مشكلة أسلحة الدمار الشامل في الفرع الأول، ثم نعرج في الفرع الثاني إلى دراسة تعامل الحلف مع مشكلة الإرهاب الدولي.

الفرع الأول : تعامل حلف شمال الأطلسي مع تهديدات أسلحة الدمار الشامل .

كان الجدل حول أسلحة الدمار الشامل جزءا أساسيا في المباحثات التي أجريت خلال فترة الحرب الباردة، و كانت القضية الخاصة بتلك الأسلحة محور اهتمام حلف شمال الأطلسي و ذلك بسبب امتلاكها من طرف الدول ، خاصة أمريكا و الإتحاد السوفيتي أكبر ترسانة من الأسلحة النووية، و عليه فإن "إستراتيجية توازن الرعب" مكنت من عدم اندلاع حرب نووية بين الطرفين.[2]

بعد نهاية الحرب الباردة ، تمت معالجة هذه المشكلة عن طريق إبرام اتفاقيات نزع السلاح "ستارت1" لعام 1991 و ستارت2 لعام 1993 و ذلك بتخفيض

[1] -Pierre COLOMINA , L'Otan face aux menaces non conventionnelles :la redéfinition d'une alliance atlantique en quête de légitimité , Institut d'Etudes Politiques ,2014-2015, pp39 et 40.

[2]– جينيغر ميدكاليف ، ترجمة قسم الترجمة بدار الفاروق ، حلف الناتو ، دار الفاروق للاستثمارات الثقافية ، ط01 ، 2009 ، ص ص 190 و191.

الترسانة العالمية النووية ليصبح عددها 6000 رأس نووي في سنة 2001 بعدما كان يقارب عددها في فترة الحرب الباردة ما يقارب 75000 رأس نووي.

عرف التهديد النووي هو الأخر تطورا، بعدما كان ينحصر سابقا في التهديد النووي للدول (أي التهديد النووي التقليدي) ، أصبح اليوم الحديث عن التهديد النووي للمنظمات الإرهابية (أي التهديد النووي غير التقليدي) ، أي إمكانية امتلاك و استعمال هذه المنظمات لأسلحة الدمار الشامل، و على هذا الأساس سعى الحلف على التكيف مع هذه المستجدات.[1]

غير أن بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وضع حلف شمال الأطلسي مشكلة أسلحة الدمار الشامل في مقدمة أولوياته، و لاقى ذلك إجماعا من طرف جميع أعضائه بقصد التعامل مع المفاهيم المتغيرة بشأن المخاطر التي تمثلها هذه التهديدات و ضمان استمرار بقائه، وفي هذا الصدد أعلن الحلف في قمتي "براغ" المنعقدة عام 2002 و "مبادرات اسطنبول" عام 2004 عن مجموعة من الإجراءات من أجل تعزيز دوره في التصدي لهذا التهديد الأمني الجديد، ومن أهمها:

– ضرورة تطوير نظام الدفاع المضاد للصواريخ حتى يتمكن الحلف من الدفاع عن أراضية و شعوبه و جيوشه ضد خطر الهجمات الصاروخية المحتملة سواء كانت من طرف أي دولة أو جماعات إرهابية.

– الاتفاق على تنفيذ مبادرات الدفاع المشترك ضد الأسلحة الكيماوية والبيولوجية و النووية ، وذلك عن طريق تكوين فريق قادر على التصدي لخطر

[1] -Pierre COLOMINA , Op.cit , pp 41 et 42.

أسلحة الدمار الشامل.

– اتخذ الحلف قرارا متضمن تطبيق حالة الطوارئ المدنية التي تهدف إلى تعزيز استعداد الهيئات المدنية المختصة للتعامل مع أي هجوم محتمل يتم فيه استخدام أسلحة الدمار الشامل.

– تحسين عملية تبادل المعلومات من خلال إنشاء وحدة استخبارات تتولى مسئولية جمع المعلومات ذات صلة بامتلاك أسلحة الدمار الشامل.

– تحسين قدرة الحلف في الاستجابة بشكل سريع لطلبات الدول الراغبة في الحصول على مساعدة فيما يتعلق بالتصدي للهجمات التي تتم باستخدام أسلحة الدمار الشامل.[1]

على الرغم من إدراك الدول الأعضاء في الحلف حقيقة أن أسلحة الدمار الشامل يمكن أن تمثل خطرا مباشرا على أمنها، فإنها لم تكن قادرة على التوصل إلى اتفاق بشأن الإجراءات الواجب اتخاذها، إذ ثار خلاف بين أعضاء الحلف حول مسألة اتخاذ الإجراءات العسكرية الوقائية للتصدي لخطر امتلاك أسلحة الدمار الشامل نظرا للمشاكل التي تثيرها اتخاذ هذه الإجراءات منها ما يتعلق بشرعية التدخل العسكري دون تفويض من الأمم المتحدة، أو بمسألة اتخاذ القرار داخل الحلف.

الفرع الثاني : تعامل حلف شمال الأطلسي مع تهديدات الإرهاب الدولي.

صنف حلف شمال الأطلسي الإرهاب الدولي من بين المخاطر التي تهدد أمن الدول الأعضاء فيه وذلك عند اعتماده للمفهوم الإستراتيجي الجديد الأول لعام

[1]– جينيفر ميدكاليف ، مرجع سابق ، ص ص 198–199 .

1991 و كذلك عند مراجعته في واشنطن 1999، غير أنه في هذه الفترة (فترة التسعينيات) أثارت هذه المشكلة جدل كبير بين أعضاء الحلف، أمريكا وتركيا كانتا تريان فيه تهديدا يجب وضعه ضمن جدول أعمال قمة واشنطن، بينما رفضت ذلك بقية الدول الأعضاء، و نتيجة هذا الاختلاف تم اعتبار الإرهاب الدولي مجرد خطر قد يؤثر على مصالح الدول الأعضاء.

إن الاهتمام الذي أبداه الحلف فيما يتعلق بالتصدي للتهديدات الإرهابية تغير تماما بعد أحداث11 سبتمبر 2001، و على خلاف الوضع الذي ساد في سنوات التسعينات، أقر الحلف بأهمية التصدي للإرهاب و جعله من أهم التحديات التي ينبغي عليه مواجهتها، و في هذا الصدد أطلق الحلف مبادرة المسعى النشط (Active Endeavour) التي تهدف إلى مكافحة الإرهاب في حوض البحر الأبيض المتوسط ،و كانت انطلاقتها عام 2001 لتقديم الدعم للتدخل الأمريكي في أفغانستان في شرق حوض المتوسط، غير أنه في عام 2003 وسعت هذه العملية لتشمل كافة حوض المتوسط.

تأكيدا على إستراتيجيته في مكافحة الإرهاب عقد قمة "براغ" في سنة 2002، أين أقرت الدول الأعضاء "المفهوم العسكري لمحاربة الإرهاب" الذي نص على الإجراءات الواجب اتخاذها وأهما ما يلي:

- العمليات الهجومية لمحاربة الإرهاب.
- الإجراءات الدفاعية لمحاربة الإرهاب.
- إدارة عواقب العمليات الإرهابية.
- التعاون العسكري و زيادة حجمه مع شركاء الحلف مثل روسيا، أوكرانيا، دول

الحوار المتوسطي و الإتحاد الأوربي.[1]

عقد الحلف قمة أخرى في "اسطنبول" عام 2004 تبنى من خلالها تحت عنوان " أجندة أكثر طموحا و توسيعا للحوار المتوسطي" قصد ترقية الحوار إلى شراكة حقيقية من أجل تحقيق الأمن في حوض المتوسط.

لقد واصل الحلف في عقد قمم أخرى في إطار إستراتيجيته في مكافحة الإرهاب نذكر منها قمة "بوخريست لعام 2008 وقمة "لشبونة" لعام 2010، غير أن بالرغم من مرور أكثر من 15 سنة عن هجمات 11 سبتمبر 2001 والتي وضعت الحرب على الإرهاب من أولويات الحلف، فإن هذا الأخير لا يزال يفتقر إلى رؤية واضحة تسهم في تنفيذ خططه على المدى البعيد، ولعل السبب في ذلك راجع إلى عدم وجود تعريف جامع مانع للإرهاب في القانون الدولي العام[2].

خاتمة:

أدركت الولايات المتحدة الأمريكية أن بقاء ممارسة الحلف للدور الدفاعي معناه الزوال القريب لا محالة، وعليه قررت إلى جانب الإبقاء على الدور الدفاعي له البحث عن أدوار جديدة تضمن بقائه، وفي هذا السياق جاء فكرة توسيع الحلف جغرافيا ووظيفيا.

التوسع الجغرافي نحو مصدر التهديد السابق أي نحو روسيا و ذلك بضم دول

---

[1]- جينيغر ميدكاليف ، مرجع سابق ، ص ص 199-200 .

[2]- تباني وهيبة ، الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي دراسة حالية: ظاهرة الإرهاب ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، تخصص :دراسات متوسطية و مغاربية، الأمن والتعاون ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2014 ، ص ص 163 و164.

كانت تنتمي في السابق لحلف وارسو ،أو وفقا لبرنامج الشراكة، كما تم ذلك عن طريق ما يعرف بالحوار مع دول حوض الأبيض المتوسط و الشرق الأوسط، أما التوسع الوظيفي و الذي سطر له من خلال مختلف القمم الدولية التي عقدت قصد تطوير و تحيين المفهوم الإستراتيجي الجديد للحلف.

أكيد أن الحلف أصبح اليوم يمارس أدوار جديدة تبلور انتقاله من مجرد حلف دفاعي إلى حلف هجومي، أي انتقاله من ممارسة حق الدفاع الجماعي إلى الأمن الشامل و ذلك من خلال تدخله في إدارة الأزمات الدولية كما هو الشأن في الحرب على العراق و أفغانستان و ليبيا، هذا الأمر يطرح إشكالية مدى شرعية هذه الأدوار الجديدة في ظل عدم تعديل ميثاق الحلف الذي لا يعترف بمثل هذه الأدوار.

لا يزال الوقت مبكرا للحكم على أن انتقال حلف شمال الأطلسي من دور الدفاع الجماعي إلى الأمن الشامل سيمكنه من البقاء خاصة و أن بوادر الانشقاق بداخله ظهرت في الكثير من المرات من طرف بعض الدول الأعضاء منها فرنسا و ألمانيا اللتان تريا أن مسألة الأمن في قارة أوربا يجب أن يتكفل بها الأوربيون أنفسهم في إطار مختلف التنظيمات الأوربية المتخصصة في ذلك.